الأمم المتحدة

A/59/89–E/2004/21

Distr.: General
7 June 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البند ٩٤ من القائمة الأولية*
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، على مواردهم الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت**
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام***

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠٠٣/٥٩ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، عن طريق المجلس، تقريرا عن تنفيذ القرار. كما طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقرير في دورتها التاسعة والخمسين. ويقدم التقرير المرفق، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، استجابة للقرارين. وسيُقدم أيضا تقرير الأمين العام عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا للطلب الوارد في القرار ١١٣/٥٨ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ويتضمن التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) معلومات عن جملة أمور من بينها الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للسكان المسجلين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

* A/59/50/Rev.1 و Corr.1.
** E/2004/100.
*** تطلّب إصدار هذا التقرير مدة أطول خُصصت لإجراء مشاورات مستفيضة داخل مختلف كيانات الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان. وقد، تأخر التقرير المرفق بهذه المذكرة لذلك مدة ثلاثة أسابيع بغرض تجهيزه.

060704 060704 04-37942 (A)

المرفق

تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعلى السكان العرب في الجولان السوري المحتل*

موجز

لا يزال الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية يفاقم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية في حياة الفلسطينيين. ولا يزال الجيش الإسرائيلي يمارس القتل خارج نطاق القانون، والاعتقال التعسفي، وتدمير المنازل، وفرض قيود مشددة على التنقل وسياسات الإغلاق.

وما زالت المؤشرات الاقتصادية تشير إلى وجود اتجاهات سلبية، ارتفاع معدل البطالة إلى ٧٠ في المائة في بعض المناطق؛ والاعتماد المتزايد على المعونة الغذائية؛ وخسائر لا توصف بسبب تدمير المنازل الفلسطينية والمباني الحكومية والأصول الزراعية والهياكل الأساسية والممتلكات الخاصة. ويعاني ثلث سكان الضفة الغربية بسبب مصادرة إسرائيل للأراضي الفلسطينية وموارد المياه لغرض المستوطنات وإقامة الجدار الفاصل في الضفة الغربية الذي عجلت وتيرة بناءه خلال عام ٢٠٠٣. والمتضرر من هذه التدابير في المقام الأول هم اللاجئون والنساء والأطفال. ويعاني عدد متزايد من الفلسطينيين سوء التغذية ومشاكل صحية أخرى في وقت تقلصت فيه إمكانية الوصول إلى الخدمات الضرورية. وتعوق القيود الإسرائيلية باستمرار الخدمات الإنسانية المتجهة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويتفاقم الصراع بسبب المستوطنات الإسرائيلية وبناء الجدار الفاصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو ما يتناقض وأحكام اتفاقية جنيف وسائر قواعد القانون الدولي ويؤثر سلبا في الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني.

وتتواصل عملية توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل دون هوادة. ولا تزال إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، لا سيما في مجال الالتحاق بالمدارس، والتعليم العالي والمرافق الطبية، لا تزال غير كافية بالنسبة للسكان العرب في الجولان السوري المحتل.

* تود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإعراب عن تقديرها لما قدمته منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية والمنسق الخاص التابع للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة فضلا عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من مساهمات هامة في هذا التقرير.

أولا – مقدمة

١ – شدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠٠٣/٥٩ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، على أهمية إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ و ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، ومبدأ الأرض مقابل السلام، فضلا عن امتثال الاتفاقات التي جرى التوصل إليها بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثل الشعب الفلسطيني. وجدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار نفسه تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[1] على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧؛ وشدد على ضرورة الحفاظ على السلامة الإقليمية لكامل الأرض الفلسطينية المحتلة وضمان حرية انتقال الأشخاص والبضائع في هذه الأرض، بما في ذلك إزالة القيود على الدخول إلى القدس الشرقية والخروج منها، وحرية الانتقال إلى العالم الخارجي ومنه؛ وأعاد تأكيد حق الشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل غير القابل للتصرف في جميع مواردهم الطبيعية والاقتصادية، وطالب إسرائيل بعدم استغلال تلك الموارد أو تعريضها للخطر أو التسبب في فقدانها أو نفاذها؛ كما أكد من جديد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل، هي غير شرعية وتشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس، تقريرا عن تنفيذ القرار.

٢ – وفي القرار ٥٨/٢٢٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ أعادت الجمعية العامة تأكيد ما للشعب الفلسطيني ولسكان الجولان السوري المحتل من حقوق غير قابلة للتصرف في مواردهم الطبيعية، بما في ذلك الأرض والمياه؛ وأهابت بإسرائيل، السلطة المحتلة، عدم استغلال الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل أو التسبب في ضياعها أو استنزافها أو تعريضها للخطر. وفي القرار نفسه، لاحظت الجمعية الأثر الضار للجدار الذي تقوم إسرائيل ببنائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني؛ واعترفت بحق الشعب الفلسطيني في المطالبة بالتعويض نتيجة لاستغلال موارده الطبيعية أو ضياعها أو استنزافها أو تعريضها للخطر، وأعربت عن أملها في أن تعالَج هذه المسألة في إطار مفاوضات الوضع النهائي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا في دورتها التاسعة والخمسين.

ثانيا – الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس

الوفيات والإصابات

٣ – بلغ عدد الفلسطينيين الذين لقوا مصرعهم في الفترة ما بين ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ما قدره ٧٨٥ قتيلا وأصيب ١٣٠ ٥ آخرون[٢]. وكان أكبر عدد من ضحايا الصراع من بين الأطفال. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قُتل ٥١٢ طفلا فلسطينيا وأُصيب ما يزيد عن ٠٠٠ ٩ طفل[٣].

٤ – وكثفت إسرائيل سياسة القتل خارج نطاق القانون للفلسطينيين المشتبه في ضلوعهم في هجمات مسلحة ضد إسرائيل، والتي توجت باغتيال الشيخ أحمد ياسين في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ وعبد العزيز الرنتيسي في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وحتى ١ آذار/مارس ٢٠٠٤ بلغ عدد ضحايا عمليات القتل/محاولات القتل خارج نطاق القانون ٣٤٩ قتيلا فلسطينيا، من بينهم ١٣٧ كانوا موجودين في أماكن الحوادث بمن فيهم ٣٥ طفلا و ٢٥ امرأة[٤]. وأعرب الأمين العام مرارا وتكرارا عن خشيته من أن تؤدي عمليات القتل خارج نطاق القانون إلى إرهاق المزيد من الدماء والقتل وعمليات الانتقام ورد الفعل، مكررا التأكيد على أن هذه الأعمال تشكل انتهاكا للقانون الدولي، ودعا حكومة إسرائيل إلى الكف فورا عن هذه الممارسة[٥].

٥ – في حين يهدف هذا التقرير إلى بيان الآثار المترتبة على الاحتلال الإسرائيلي في حياة الشعب الفلسطيني، فمن المهم الإشارة إلى أن عدد الإسرائيليين الذين قتلوا وأصيبوا نتيجة للصراع منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ قد بلغ ٩٤٦ إسرائيليا. وقد أدان الأمين العام الأعمال الإرهابية ودعا السلطة الفلسطينية إلى محاكمة الأشخاص الذين يخططون لشن الهجمات على المدنيين الإسرائيليين ويساعدون على تنفيذها أو ينفذونها.

الاعتقالات والاحتجازات التعسفية

٦ – يقبع زهاء ٠٠٠ ٨ فلسطيني في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية[٦]، من بينهم ٧٠ امرأة ١٧٥ مراهقا لا تزيد أعمارهم عن ١٢ سنة[٧]. وهناك نحو ٨٠٠ شخص يخضعون للاحتجاز الإداري دون أن توجه إليهم أي تهمة أو تتخذ في شأنهم إجراءات قانونية[٨].

٧ – وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣ على الأقل، ”تعرض مئات الفلسطينيين لنوع من أنواع التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على أيدي رجال دائرة الأمن العام الإسرائيلية والهيئات العاملة بالنيابة عنها[٩]. يضاف إلى ذلك بقية أشكال سوء المعاملة،

بما فيها العزل الانفرادي القاسي وعدم الاكتراث بالاحتياجات الطبية للسجناء الفلسطينيين، مما أدى إلى وفاة بعض المساجين[١٠].

٨ - وردا على طلب قدمته المحكمة العليا في آب/أغسطس ٢٠٠٣، اعترفت الحكومة الإسرائيلية بوجود سجن عسكري سري (المعسكر ١٣٩١). ولا يعلم السجناء ولا محاموهم ولا أسرهم مكان وجود هذا السجن، كما منعت السلطات الإسرائيلية وسائط الإعلام من نشر تقرير عن موقع السجن وأسماء السجناء والأوضاع التي يعيشونها. وحظرت الحكومة الإسرائيلية على لجنة الصليب الأحمر الدولية، وأعضاء الكنيست ووسائط الإعلام الوصول إلى هذا السجن. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، أمرت المحكمة العليا الحكومة الإسرائيلية بالإفراج عن المعلومات بشأن هذا السجن في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤. ومع ذلك فإنها لا تزال سرية[١١].

تشريد السكان

٩ - قامت إسرائيل بترحيل ما لا يقل عن ١٩ فلسطينيا من مساكنهم في الضفة الغربية إلى غزة في عام ٢٠٠٣. ورفضت المحكمة العليا الإسرائيلية جميع طلبات الاستئناف التي قدموها[١٢]. وفي كانون الأول/ديسمبر منعت إسرائيل ثلاثة فلسطينيين تم ترحيلهم من الخارج من دخول الضفة الغربية وغزة، وإعادتهم إلى بلد الترحيل، حيث يقيمون حاليا بوصفهم أشخاص عديمي الجنسية[١٣].

١٠ - وأدت مصادرة إسرائيل للأراضي والمنازل الفلسطينية وتدميرها إلى مضاعفة أعداد الفلسطينيين الذين ليس لهم مأوى والمشردين بما يتراوح بين ٠٠٠ ١٣ و ٠٠٠ ١٦ شخص في عام ٢٠٠٣[١٤] دون الاعتراف بهم كلاجئين من حقهم الحصول على الإغاثة والحماية الدوليتين. يضاف إلى ذلك ٢ في المائة تقريبا من السكان الفلسطينيين الذين أجبروا بالفعل على تغيير أماكن إقامتهم خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى أيار/مايو ٢٠٠١ بسبب عمليات تدمير المنازل والغارات التي تشنها إسرائيل[١٥].

تدمير الممتلكات ومصادرتها

١١ - يشكل هدم المنازل إحدى الممارسات الإسرائيلية الأكثر ضررا من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. ولا يزال هناك حوالي ٠٠٠ ٢٨ بيت فلسطيني مهدد بالهدم في أية لحظة[١٦]. وقد تجسد العنف المصاحب لعمليات التدمير هذه بصورة مأساوية في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ عندما سحقت جرارة إسرائيلية حتى الموت موظفة التضامن راشيل كوري من الولايات المتحدة، بينما كانت تحاول منع هدم منزل فلسطيني في قطاع غزة[١٧].

وخلال الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ هدم الجيش الإسرائيلي ٥١١ منزلا في الضفة الغربية، كان ٧٧ منها مأوى للاجئين طردتهم القوات الإسرائيلية. وفي قطاع غزة هدم الجيش الإسرائيلي كليا أو جزئيا ٨٥٨ بيتا على الأقل في عام ٢٠٠٣، منها ٧٧٦ كانت مأوى للاجئين[١٨]. وفي الأحياء التي يغلب فيها اللاجئون في رفح وغزة الشمالية، دمرت إسرائيل ٩٦١ منزلا تدميرا كاملا، تاركة ٤٣٤ ٩ شخصا دون مأوى[١٩].

١٢ - وفي قطاع غزة جرف الجيش الإسرائيلي بالجرارات خلال عام ٢٠٠٣ أرض مساحتها ١ ١٠٧ فدادين مع عليها ٨٤٠ ١٣٢ شجرة، وردم خمسة آبار، فضلا عن تدمير البيوت. وإجمالا سوَّت القوات الإسرائيلية ١٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في غزة[٢٠]. غير أن إسرائيل نفذت أكبر عدد من عمليات المصادرة في عام ٢٠٠٣ على امتداد الجدار الفاصل في الضفة الغربية. فخلال الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣، اقتلع الجيش والمستوطنون الإسرائيليون مئات الآلاف من أشجار الزيتون والليمون والأشجار المثمرة، ودمروا ٨٠٦ آبار و ٢٩٦ مستودعا زراعيا، وهدموا ٠٠٠ ٢ طريق تقريبا وسدوا آلافا من الطرق الأخرى بحواجز من الخرسانة وأكوام الطين[٢١]. ويقدر البنك الدولي أن قيمة الأضرار التي لحقت بالزراعة بلغت ٢١٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ [٢٢].

١٣ - وتضررت الهياكل الأساسية الخاصة والعامة الفلسطينية أو دُمرت بسبب استخدام الذخائر والمعدات العسكرية الإسرائيلية، وكذلك على أيدي الجنود والمستوطنين الإسرائيليين. وسبب تدهور حالة المعدات والهياكل الأساسية خسائر تتراوح قيمتها بين ٧٠٠ و ٨٠٠ مليون دولار ضمن الخسارة الكلية البالغة ١,٧ بليون دولار في بداية عام ٢٠٠٣. وبلغت قيمة الأضرار المادية التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني والتي يمكن تقديرها في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٣ مبلغ ٣٧٠ مليون دولار، وبلغت الخسائر المتراكمة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠[٢٣] ما قدره ١,١ بليون دولار. ويدل ذلك على انخفاض حاد في احتياطي رأس المال، وبالتالي الحد من قدرات التموين المحلية. ويقابل تدمير البيئة والهياكل الأساسية التي يبنيها الفلسطينيون تقوم إسرائيل في الوقت نفسه ببناء المستوطنات وما يتصل بها من هياكل لتسهيل الهجرة السكانية غير المشروعة.

القيود على التنقل وسياسات الإغلاق

١٤ - يؤدي تقييد حركة البضائع والأشخاص إلى اشتداد الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال تفاقم البطالة والفقر، والحيلولة دون توفير الرعاية الصحية،

وإعاقة التعليم وإهانة الفلسطينيين عموما فرديا وجماعيا. وكانت عمليات حظر التجول بصورة عامة أقل تشددا في عام ٢٠٠٣ مما كانت عليه في عام ٢٠٠٢. وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بلغ متوسط عدد المدنيين الذين يشملهم حظر التجول ٠٠٠ ٣٩٠ شخص مقابل ٠٠٠ ٥٢٠ شخص في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢. غير أن حظر التجول الذي فرض على السكان في الخليل وجنين وأجزاء من غزة في عام ٢٠٠٣ كان أكثر صرامة واستمر فترات أطول[٢٤].

١٥ - ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٣ أدت إقامة ٨٥ نقطة تفتيش جديدة، وحفر ٥٣٨ خندقا وحفرة، و ٤٧ بوابة وحاجزا وعددا لا يُحصى من نقاط التفتيش ''الطيارة'' (أي المتنقلة) إلى تجزئة الأراضي المحتلة فعلا إلى جيوب أكثر انفصالا وعزلة[٢٥].

١٦ - وفي الفترة ما كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أغلق الجيش الإسرائيلي نقطة تفتيش إيريز (غزة) لمدة ١٣٨ يوما، ومنطقة إيريز الصناعية لمدة ١٥ يوما، والمعبر التجاري الرئيسي في كارني (غزة) لمدة ٥٧ يوما، بالإضافة إلى إغلاقه ٥١ يوما غير كامل، كما أغلقت نقطة التفتيش بجنوبي غزة الواقعة في صوفا لمدة ١٤١ يوما. وأغلق الجيش الإسرائيلي إغلاقا تاما معبر رفح على الحدود المصرية، وأغلق الحدود أمام الذكور من الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٥ عاما لمدة ١٠٥ أيام، وفي داخل قطاع غزة منع الجيش الإسرائيلي المرور على الطريق الرئيسي الذي يربط الشمال بالجنوب عند مستوطنة غوش قطيف لمدة ٣٣٦ يوما غير كامل بالإضافة إلى إغلاقه يومين كاملين، بينما منع حركة المرور منعا باتا على الطريق الواصل بين شمال غزة وجنوبها عند تقاطع نتساريم لمدة ٣٥٢ يوما. واستمرت قوات الاحتلال الإسرائيلية في إغلاق مطار غزة إغلاقا تاما خلال تلك المدة، ولم تسمح باتخاذ أية إجراءات لإصلاح المطار أو تشغيله[٢٦].

المستوطنات الإسرائيلية

١٧ - لا تزال المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي يعتبرها المجتمع الدولي غير مشروعة، سببا في تفاقم الصراع، بما لها من انعكاسات سلبية على ظروف معيشة الشعب الفلسطيني. وقد أقامت إسرائيل في الضفة الغربية أكثر من ١٣٦ مستوطنة تضم ٠٠٠ ٢٣٦ مستوطن. وهناك في قطاع غزة ١٧ مستوطنة يبلغ عدد سكانها ٠٠٠ ٧ مستوطن. ويعيش حوالي ٠٠٠ ١٨٠ مستوطن في القدس الشرقية المحتلة. وقد تحولت بعض المستوطنات الآن إلى مدن وقرى متكاملة، كما هو الحال في أرييل (٠٠٠ ١٧ نسمة) في الضفة الغربية، ومعاليه أدوميم (في القدس الشرقية)، التي يبلغ عدد سكانها ٠٠٠ ٢٨ نسمة[٢٧].

١٨ - ولم ''يجمد'' بناء المستوطنات أو نموها تنفيذا لطلب اللجنة الرباعية. ولا تزال المستوطنات بمختلف أشكالها تشكل جزءا هاما من الإنفاق الحكومي الإسرائيلي[٢٨]، وفي عام ٢٠٠٣ ازداد معدل بناء المساكن الجديدة في المستوطنات زيادة فعلية قدرها ٣٥ في المائة[٢٩]. وفي عام ٢٠٠٣ خصصت الحكومة الإسرائيلية ١,٩ بليون شاقل جديد لتمويل المستوطنات[٣٠]، بينما انخفض نشاط التعمير داخل إسرائيل إلى أدنى مستوياته لما يزيد على عقد من الزمان[٣١]. وفضلا عن ذلك بلغ معدل نمو سكان المستوطنات ١٦ في المائة في ظل الحكومة الحالية مقابل ١,٨ في المائة داخل إسرائيل. وفي غزة شهدت مستوطنة كفار داروم نموا قدره ٥٢ في المائة ونتساريم ٢٤ في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية. وفي الضفة الغربية نمت مستوطنة طوبواتش بنسبة ٥٠ في المائة، وإيتزهار بنسبة ٣٠ في المائة كما نمت مستوطنات الخليل بنسبة ١٥ في المائة[٣٢].

١٩ - والأهم من ارتفاع عدد المستوطنين هو مساحة الأراضي المكرسة كلية للاستيطان. فالمنطقة المخططة لمستوطنة معاليه أدوميم تمتد من قرية العزارية الفلسطينية إلى ضواحي أريحا، أي أنها تغطي عرض الضفة الغربية بأكمله تقريبا في تلك الناحية. وفي عام ٢٠٠٢ كانت المناطق المخططة للاستيطان تستهلك فعلا ٤١,٩ في المائة من أراضي الضفة الغربية[٣٣]. وتحاط معظم المستوطنات بـ ''منطقة عازلة'' عرضها ٤٠٠ متر، بينما تحتل الطرق الجانبية وغيرها من الهياكل التي تربط المستوطنات ببعضها أو بإسرائيل أجزاء استراتيجية من الأراضي الفلسطينية[٣٤].

٢٠ - وتبلغ المساحة الكلية للأراضي التي تم الاستيلاء عليها لأغراض الاستيطان أو التي صُنفت كمناطق عسكرية في قطاع غزة ١٦٥,٠٤ كلم^{٢}، أو ٤٥ في المائة من أراضي غزة، يستفيد منها ٧ ٠٠٠ مستوطن. ويقارن ذلك بما يزيد على مليون فلسطيني يكدحون من أجل كسب أرزاقهم من الـ ٥٥ في المائة من الأراضي المتبقية. والكثافة السكانية في غزة من أعلى الكثافات السكانية في العالم، فهي تناهز ١٠٠ ضعف كثافة المستوطنين الإسرائيليين[٣٥].

٢١ - وثمة علاقة وثيقة بين تمسك الحكومة الإسرائيلية بالاستيطان وبين الحاجز الفاصل في الضفة الغربية، مما أدى إلى الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتجزئتها. وكانت هذه السياسة مصدر قلق شديد بشأن إمكانية إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافيا وقادرة على البقاء. ويشهد على إصرار السلطات الإسرائيلية على الاستيطان تخصيصها الموارد العسكرية والمالية بسخاء للمستوطنات والحاجز.

٢٢ - وعلى الرغم من التزام إسرائيل رسميا بالمستوطنات في ميزانيتها، كشف استطلاع للرأي الإسرائيلي في تموز/يوليه ٢٠٠٣ أن ٤٧ في المائة من المستوطنين في الأراضي المحتلة مستعدون لمغادرة مستوطناتهم مقابل تعويض[٣٦].

الحاجز

٢٣ - يتكون الحاجز من مجموعة من الجدران ارتفاعها ثمانية أمتار، وأخاديد يبلغ عمقها ٤ أمتار ومتاريس من التراب والخرسانة، وجدران مزدوجة، وأسيجة مزودة بأجهزة استشعار إلكترونية، وطرق للدوريات ذات ممرين، وشريط تحسسي لكشف آثار الأقدام، وحزمة من ثماني لفات من الأسلاك الشائكة. ويتضمن الحاجز أيضا عدة ''حواجز عمق'' وهياكل ثانوية طولها ١٥٠ مترا تقع على بعد عدة كيلومترات إلى الشرق، ويبدو أن الغرض منها توجيه تدفقات حركة المرور إلى خمس نقاط تفتيش. وإضافة إلى ذلك كانت هناك ٢٦ ''نقطة تفتيش زراعية''[٣٧] مقررة في المرحلة الأولى.

٢٤ - وفقا لتصميم الحاجز بطوله - المقرر والمنجز - البالغ ٦٣٨ كلم[٣٨]، فإنه يضم إلى الجانب الإسرائيلي مساحة ٩٧٥ كلم^{٢} (١٦,٦ في المائة) من الأراضي المحتلة. ويشمل ذلك الأراضي المحتلة التي يقطنها ٣٢٠ ٠٠٠ مستوطن، بما في ذلك الأراضي الواقعة في القدس المحتلة[٣٩].

٢٥ - ولا تزيد نسبة الجزء من الحاجز الواقع ضمن ١٠٠ متر من الخط الأخضر على ٦ في المائة من طوله الكلي. وينحرف الحاجز أحيانا مسافة تصل إلى ٢٢ كلم داخل الضفة الغربية[٤٠]. وسيقع حوالي ١٩١ ٠٠٠ فدان - أو نحو ١٣,٥ في المائة - من أراضي الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) بين الحاجز والخط الأخضر حسب تخطيطات الحكومة الإسرائيلية.، ويشمل ذلك ٣٩ ٠٠٠ فدان محصورة في سلسلة من الجيوب و ١٥٢ ٠٠٠ فدان في مناطق مغلقة تقع بين الخط الأخضر والحاجز. وهذه الأراضي هي من أخصب أراضي الضفة الغربية ويسكنها حاليا أكثر من ١٨٩ ٠٠٠ فلسطيني يعيشون في ١٠٠ قرية ومدينة. وسيعيش ٢٠ ٠٠٠ من هؤلاء الفلسطينيين في مناطق مغلقة - تقع بين الحاجز والخط الأخضر. كما سيعيش ١٦٩ ٠٠٠ آخرون في جيوب يحيط بها الحاجز من كل الجهات، كما سيؤثر هذا الحاجز على الفلسطينيين الذين يسكنون في الجهة الشرقية منه والذين يتعين عليهم الوصول إلى حقولهم ووظائفهم وإلى الخدمات[٤١].

٢٦ - وعند انتهاء الحاجز ستكون إسرائيل قد ضمت فعلا معظم طبقة المياه الجوفية الغربية (التي ينبع منها ٥١ في المائة من الموارد المائية في الضفة الغربية). ويفصل الحاجز التجمعات السكانية عن أراضيها ومياهها دون أن تتوفر لهم سبل عيش بديلة، مما يجبر كثيرا من

الفلسطينيين المقيمين في هذه المناطق على مغادرتها، كما حدث فعلا لستة أو ثمانية آلاف من سكان قلقيلية. وأفادت التقارير أن حوالي ٦٠٠ دكان وشركة قد أغلقت أبوابها في قلقيلية نتيجة لذلك[٤٢]. وقامت القوات العسكرية الإسرائيلية المصاحبة لعملية بناء الحاجز بتدمير البيوت والمرافق التجارية على طريق الحاجز، كما حدث في بلدة نزلة عيسى الواقعة شمال قلقيلية، حيث هدمت القوات الإسرائيلية سبعة منازل و ١٢٥ دكانا على الأقل لتمهيد الطريق أمام الجدار الحاجز[٤٣]. وفي العقبة (الضفة الغربية) فإن ١٢ هيكلا من الهياكل الـ ١٨ مهددة بالهدم. وقد اقتلعت إسرائيل آلافا من الأشجار المثمرة وأشجار الزيتون بسبب بناء الحاجز[٤٤].

٢٧ - ولاقتناء الأراضي اللازمة لبناء الحاجز أصدر القائد العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية أوامر عسكرية بالاستيلاء على الأملاك الخاصة. وبنفس الطريقة أصدرت وزارة الدفاع أوامر الاستيلاء على الأراضي في القدس[٤٥]. وتصبح أوامر المصادرة نافذة المفعول عند التوقيع عليها، سواء سُلمت إلى صاحب الأرض أم لا. وفي العادة يُمنح صاحب الأرض أسبوعا من تاريخ التوقيع على الأمر للطعن فيه. وبعض هذه الأوامر ذات مفعول رجعي. بيد أن معظم الالتماسات المقدمة إلى لجنة الطعون أو إلى المحكمة العليا قد رفضت على الرغم من أن بعض أوامر المصادرة تم تأخير تنفيذها أو تقليص نطاقها بموجب الطعن[٤٦]، كما دعت المحكمة العليا إلى التفاوض مع القرى المتضررة بخصوص مسار الحاجز. ونظرا للسرعة التي تبني بها سلطة الاحتلال الحاجز، حيث تعمل فيه على مدار الساعة، فمن الصعب القيام بأي إجراء قضائي. وقد أعلنت حكومة إسرائيل أنها ستغير مسار الحاجز حتى يقترب أكثر من الخط الأخضر.

٢٨ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر أصدرت السلطة العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة سلسلة من الأوامر تحظر على أي شخص دخول 'المنطقة المغلقة' والبقاء فيها وتنطبق هذه الأوامر على ٧٣ كلم^2 وزهاء ٥ ٣٠٠ فلسطيني يعيشون في ١٥ مجمعا سكنيا. وقد تمكن السكان المحليون حتى الآن من الحصول على تراخيص للبقاء في منازلهم كلفتهم الكثير من الوقت والموارد، ولكن هذه التراخيص لا تتجاوز صلاحيتها مدة شهر واحد أو ثلاثة أو ستة أشهر ويتعين تجديدها. وأفاد الجيش الإسرائيلي بأن ٢٧ بوابة (من أصل ٤٦) في الحاجز مفتوحة للفلسطينيين من حملة التراخيص المطلوبة، رغم أن الفلسطينيين يقولون أنه لا يمكن استخدام سوى ١٩ بوابة. وفي بعض المناطق الزراعية تُفتح المعابر لمدة ١٥ أو ٣٠ دقيقة ثلاث مرات في اليوم أو وفقا لمعايير اعتباطية يحددها الجنود الإسرائيليون[٤٧].

الموارد الطبيعية والمياه والبيئة

٢٩ - يبلغ متوسط استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه، ٧٠ لترا في اليوم الواحد. ويستهلك الإسرائيليون في المستوطنات ٣٥٠ لترا (أو ٥٠٠ في المائة من استهلاك الفلسطينيين)[٤٨]. وتضخ إسرائيل أكثر من ٨٥ في المائة من احتياجاتها من المياه من الطبقات المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأدى توزيع إسرائيل غير المنصف للمياه إلى نقص حاد في المياه في الأراضي المحتلة رغم توافر الموارد المحلية. وفي ظل نظام نقاط التفتيش والإغلاق، لا يمكن لناقلات صهاريج المياه أن تصل القرى في جميع الأحيان، بحيث تحرم بعض المجتمعات المحلية كل مرة من المياه طيلة أيام[٤٩]. ويعيش نحو ٢٨٠ مجتمعا ريفيا حالة يأس في الأراضي المحتلة حيث تنعدم الآبار أو المياه الجارية، ويعتمد الناس اعتمادا كليا على شحنات المياه التي توصلها إليهم البلديات أو جهات خاصة. وفي ظل التبعية الاقتصادية والتجارية الحالية، تشتري مراكز خدمات الصهاريج الفلسطينية المياه عادة من شركة نقل المياه الوطنية الإسرائيلية، علما أن معدل تضخم الأسعار وصل إلى ٨٠ في المائة[٥٠]، بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويعتمد ٦٠ في المائة من العائلات الفلسطينية على مياه الصهاريج التي تتراوح تكلفتها بين ١٧ و ٤٠ في المائة من مداخيل الأسر المعيشية خلال أشهر الصيف[٥١].

٣٠ - وخلال المرحلة الأولى من بناء الجدار، فقد الفلسطينيون ٢٩ بئرا يبلغ إجمالي إنتاجها السنوي من المياه ٠٠٠ ٨٨٠ ٣ متر مكعب[٥٢]. وفي أبو نجيم (في منطقة بيت لحم)، قطع الجيش الإسرائيلي إمدادات المياه بسبب أعمال الحفر وتدمير الأنابيب[٥٣]. وتقدر الأضرار المادية في قطاع المياه والمياه المستعملة في الأراضي المحتلة الناجمة عن الأعمال العسكرية الإسرائيلية بنحو ١٤٠ مليون دولار[٥٤].

الأغذية

٣١ - أدت سياسات الاحتلال وممارساته إلى انخفاض معدل الاستهلاك الغذائي الفلسطيني بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وأصبح الفلسطينيون يستهلكون الآن كميات أقل من الأغذية الغنية بالبروتين[٥٥]، وهو ما يعزى بشكل رئيسي إلى فقدان الوظائف وحظر التجول[٥٦]. فالأراضي الفلسطينية المحتلة ليست حاليا مكتفية ذاتيا على المستوى الغذائي، حيث تستورد معظم كميات الحبوب والسكر والزيوت التي تشكل ٦٥ في المائة من السعرات الحرارية الغذائية الحالية. ويعيش نحو ١,٤ ملايين نسمة (٤٠ في المائة من السكان) حالة انعدام الأمن الغذائي، وهناك ١,١ مليون نسمة أخرى (٣٠ في المائة) مهددة بانعدام الأمن الغذائي إذا استمرت الظروف على حالها[٥٧]. وحتى عام ٢٠٠٣، بلغت نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون سوء التغذية الحاد ١٣,٢ في المائة

في قطاع غزة، و ٤,٣ في المائة في الضفة الغربية. أما سوء التغذية المزمن فيصيب الآن ١٧,٥ في المائة من الأطفال في قطاع غزة و ٧,٩ في المائة في الضفة الغربية[٥٨].

٣٢ - وتؤمِّن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية الأخرى المعونة الغذائية للفلسطينيين. بيد أن المعونة الغذائية لا تشكل حلا مستداما. وتؤمِّن إمدادات أغذية الإغاثة ٨٠ في المائة من مجموع إمدادات الطاقة الغذائية (لا سيما دقيق القمح). فالإنتاج المحلي ضروري لتعزيز هذا النظام الغذائي[٥٩].

السكن

٣٣ - نشأ الاكتظاظ السكاني عن تدفقات السكان المرحلين. فبناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة أتى على مساكن الفلسطينيين وإمكانات بناء المساكن في المستقبل، لا سيما حوالي المستوطنات المنشأة في رؤوس الجبال[٦٠]. ويبلغ حاليا عدد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ٣,٣ ملايين فلسطيني، ويتوقع أن يصل إجمالي السكان إلى ٤,٠ ملايين نسمة في عام ٢٠١٠، ولذلك تقدر الاحتياجات السكنية الآن وفقا للنمو الطبيعي بـ ٠٠٠ ١٥١ وحدة سكنية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠، أو بـ ٠٠٠ ١٥ وحدة سكنية في السنة تقريبا[٦١]. فبالإضافة إلى مصادرة الإسرائيليين لمساكن الفلسطينيين، تنبؤ الظروف الاقتصادية القاسية في ظل الإغلاق، والقدرات المؤسسية الفلسطينية الحالية (يقل إنتاجها عن ٠٠٠ ١٠ وحدة في السنة) بعجز متزايد في مجال السكن وكثافة سكانية أكبر. فارتفاع الكثافة السكنية يشكل مصدرا لطائفة من المشاكل الأسرية، بدءا بالأمراض الجلدية ووصولا إلى العنف المترلي[٦٢].

٣٤ - وإلى جانب تدمير مساكن الفلسطينيين ومصادرها، ما انفكت تكلفة بناء البيوت اللازمة تزداد شططا. فالقيود المفروضة على البناء استنفدت العرض المحتمل من السكن، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السكن في أوقات الأزمات. كما أدى الإغلاق إلى تضخم أسعار مواد النقل والبناء فارتفعت التكاليف السكنية بنسبة ١٢ في المائة خلال الأشهر الخمسة عشر الأولى التي تلت أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[٦٣].

٣٥ - وعلى صعيد السلطة الفلسطينية، لا توفر مؤسسات تمويل الإسكان الحلول الملائمة للفئات السكانية الأشد احتياجا، كما أن وزارة الإسكان الفلسطينية لم تضع حتى اليوم أي سياسة سكنية. ويكمن التحدي أساسا في انعدام السيطرة الفلسطينية على الأرض والموارد[٦٤].

الصحة العامة

٣٦ - أدت نقاط التفتيش وأوامر حظر التجول إلى انخفاض المستويات الصحية لأنها حالت دون الوصول إلى المستشفيات والعيادات، وأعاقت برامج الرعاية الصحية (من قبيل حملات التلقيح)، ومعالجة الصدمات النفسية الناجمة عن الآثار المادية والاقتصادية والاجتماعية للاحتلال[٦٥]. ورغم تقلص القدرات والميزانية والقيود على الحركة، ارتفعت نسبة الطلب على الخدمات الطبية التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من ٤٠,٣ في المائة في الضفة الغربية و ٤٥,١ في المائة في غزة في منتصف عام ٢٠٠٢ إلى ما مجموعه ٤,٤ ملايين زيارة في منتصف عام ٢٠٠٣[٦٦]. ومع ارتفاع الطلب، انخفضت جودة الخدمات لا سيما وأن معظم المرافق تعاني نقصا في الموظفين وخدمات النقل والإمدادات بالمياه والكهرباء واللوازم الطبية في ظل القيود التي تفرضها إسرائيل[٦٧].

٣٧ - وتدهورت إمكانيات الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، والقدرة على تحمل تكاليفها وتوافرها ونوعيتها. وفي عام ٢٠٠٣، أصيب بفقر الدم ٤٨ في المائة من السكان، وهي أعلى نسبة سجلت في عام ٢٠٠٢ حيث بلغت ٣١,٥ في المائة، وبلغت في عام ٢٠٠١، ٢٣,٤ في المائة. وانخفضت نسبة الولادات في المستشفيات سنويا. ولم يحصل على الرعاية السابقة للولادة سوى ٣٣ في المائة من النساء، ولم يتلق أي عناية في فترة ما بعد الولادة في العام الماضي سوى ١٩ في المائة من النساء[٦٨]. وبسبب تدهور نوعية المياه، ارتفعت حالات الإصابة بالزحار والطفيليات المعوية بشكل ملحوظ[٦٩].

٣٨ - ويبلغ معدل الولادات عند الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ٣,٦ في المائة، غير أن حالات المواليد منخفضي الوزن ارتفعت بنسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٣، وانخفض رصد وزن الرضع بنسبة ٥ في المائة[٧٠]. وتشير نسبة الانخفاض البالغة ٣٦ في المائة في أعداد الرضع الذين يتم تلقيحهم في المواعيد المحددة إلى تفشي الأمراض، بما فيها الإصابات العابرة للحدود[٧١].

٣٩ - وسوف يتسبب الجدار على الأرجح في زيادة تدهور الأوضاع والخدمات في مجال الصحة العامة، مانعا ٧٣,٧ في المائة من السكان في الجهة الغربية من الوصول إلى مرفق صحي. وسوف لا يتمكن الموظفون الطبيون من الوصول إلى ٧٦,٤ في المائة منهم، كما سيؤدي العوز الاقتصادي الناجم عن هذا الوضع إلى عجز ٦٩ في المائة من السكان عن سداد تكاليف الخدمات، بما في ذلك ٦٥ في المائة من النساء اللواتي لا يحصلن على أي خدمات في مجال رعاية الأم[٧٢].

الشباب والتربية

٤٠ - تبلغ أعمار ٦٧ في المائة من السكان في الأراضي المحتلة ٢٤ عاما أو أقل. والآثار التي يتركها الصراع في نفوس الأطفال والشباب ناجمة عن تعرضهم للعنف السياسي، واختلال الحياة العائلية، وفقدهم الفرص التربوية أو المنافذ المنتجة الأخرى، والتدهور العام في الظروف المعيشية. وغالبية الأطفال المصابين البالغ عددهم ٠٠٠ ٩ طفل هم من المراهقين (تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٨ سنة)، وهي فئة أكثر تأثرا بالعدوان والتمرد والسلوك المحفوف بالمخاطر، والعجز، والإحباط، والاكتئاب، والانعزال. وتظهر عليهم عوارض الأرق والمشاكل العاطفية والصداع وفقدان الشهية وتقلب المزاج، مما يعرضهم أكثر إلى خطر الإصابة باضطرابات عقلية، وإلى العنف المترلي والسلوك المدمر للذات. ويقول نحو ٧٥ في المائة من البالغين إن الأطفال يعانون مشاكل عاطفية تفوق المشاكل التي كانوا يعانونها منذ عام مضى عددا وشدة[٧٣]. ويشكل ارتفاع الضغط العارض النفساني الرئيسي لدى الأطفال في سن الدراسة، وهو يمثل ربع جميع الحالات[٧٤]. أما العواقب على المدى الطويل فتشمل فقدان الثقة بالبالغين، وعدم احترام مؤسسات السلطة، والقبول بالعنف كوسيلة لحل المشاكل، وتلاشي الآمال أو الإيمان بمستقبل عادل أو ذي مغزى[٧٥].

٤١ - وتبددت الجهود التي بذلت على مدى عقد من الزمن من أجل تحسين النظام التربوي، وذلك بسبب أوامر الإغلاق والقيود المفروضة على حرية الحركة، مما أثر على نحو مليون طالب، وأكثر من ٣٩ ألف أستاذ في ٩٠٠ ١ مدرسة. وفي الضفة الغربية، أبلغ ٦٨ في المائة من الطلاب عن قيود حالت دون وصولهم إلى معاهدهم خلال الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وخلال العام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣[٧٦]، أقفلت ٤٩٨ مدرسة على الأقل بسبب القيود المفروضة على الحركة التي أجبرت الأطفال على المكوث في بيوتهم. ودمرت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن ٢٦٩ مدرسة أو ألحقت بها أضرارا[٧٧].

٤٢ - وانخفض المعدل العام لنجاح الطلاب الفلسطينيين بنسبة ١٤,٥ في المائة خلال العام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مقارنة بالعام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢[٧٨].

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

٤٣ - خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، سجل الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة نموا سنويا ثابتا بنسبة ٥ في المائة. بيد أن أوامر الإغلاق وحظر التجول في عام ٢٠٠٣ أدت إلى خسائر وركود تجاري مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة والفقر[٧٩]. ونتيجة لهذه الظروف صار الاقتصاد الفلسطيني يعتمد إلى حد كبير على نشاط القطاع غير المنظم، وعلى الخدمات

التجارية الصغيرة وخدمات التأجير. أما الزراعة التي تمثل أساس الاقتصاد الفلسطيني فما زالت تمارس ولكن في ظل ظروف قمعية للغاية. وصار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يشير إلى فلسطين بوصفها ''اقتصادا مزقته الحرب'' لأنها أصبحت تماثل البلدان الأخرى التي تمزقها الحرب من حيث العوامل الهيكلية والقيود الخارجية والضريبية وأداء القطاع الخاص[٨٠].

٤٤ - وأدت ثلاث سنوات من التدهور الاقتصادي إلى تراكم الخسائر في المؤشرات الرئيسية. فقد خسر الاقتصاد الفلسطيني، بالقيمة الحقيقية، النمو كله الذي حققه خلال السنوات الخمس عشر السابقة، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي الآن إلى ما دون مستواه في عام ١٩٨٦[٨١]. ويشير كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة المالية التابعة للسلطة الفلسطينية إلى معدل نمو يُقدر بنسبة ٤,٥ في المائة، ويتبين من مقارنته بمعدل النمو السكاني، أن الدخل الفردي بقي ثابتا في عام ٢٠٠٣. بيد أن الفلسطينيين ما زالوا عاجزين، بفعل القيود المفروضة على الحركة، عن استئناف علاقاتهم الطبيعية والعادية على الصعيدين الاقتصادي والتجاري، سواء داخل الضفة الغربية أو مع إسرائيل. ويشكل هذا العامل شرطا أساسيا للإنعاش الاقتصادي[٨٢].

٤٥ - وخلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٣، انخفض معدل البطالة السنوي إلى ٢٦ في المائة وفقا لتعريف منظمة العمل الدولية مقابل ٣١ في المائة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٢. بيد أن معدل البطالة ظل أعلى بكثير من المستوى الذي بلغه خلال الفصل الثالث في عام ٢٠٠٠ قبل وقوع الأزمة والذي قدر بـ ١٠ في المائة. وفي عام ٢٠٠٣، أخذت فرص العمل تظهر من جديد في شتى القطاعات الاقتصادية. بيد أن البيانات الخاصة بدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية تشير إلى أن الفلسطينيين ما برحوا يعملون لحسابهم الخاص ويقومون بأعمال بدون أجر. وأخذوا يتحولون إلى القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة كالزراعة والتجارة بحثا عن العمل، وهو ما يؤدي في غالب الأحيان إلى البطالة المقنعة. وما تجاوز عدد الفلسطينيين العاملين حاليا في الزراعة لعدد العاملين منهم في قطاع البناء الذي كان يشكل مصدر عمل رئيسي، إلا دليل على التغير الهيكلي الجذري الذي حصل في القطاع الاقتصادي. ويعزى هذا التغير جزئيا إلى فقدان الوظائف في إسرائيل التي انخفضت من ١٣٥ ٠٠٠ وظيفة قبل وقوع الأزمة إلى ٥٧ ٠٠٠ وظيفة في عام ٢٠٠٣[٨٣].

٤٦ - واستأنفت إسرائيل سداد جزءا من الإيرادات المستحقة للسلطة الفلسطينية من عمليات المقاصة، والبالغة قيمتها ١٣٠ مليون دولار خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣[٨٤]. بيد أن المنحى التنازلي في معظم المؤشرات الأخرى ظل على

حاله. ونشأ الهبوط الصافي في مؤشرات الاقتصاد الكلي عن حالة عدم التيقن السياسي، وتوقف إسرائيل عن سداد الإيرادات المستحقة من عمليات المقاصة، وانخفاض مدفوعات المانحين، والخسائر الفلسطينية الناشئة عن مواصلة إسرائيل بناء الجدار في الضفة الغربية، وانهيار وقف إطلاق النار وتشديد القيود الإسرائيلية على حرية الحركة[٨٥].

٤٧ - بحلول شهر آذار/مارس ٢٠٠٣، انخفض متوسط دخل الأسَر المعيشية إلى أدنى مستوى له أي بنسبة ٤٤ في المائة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠[٨٦]. وفقدت حوالي ٤٧ في المائة من الأسر المعيشية أكثر من ٥٠ في المائة من دخلها في نفس الفترة. وإذا وُضع في الاعتبار نمو السكان بنسبة ١٣ في المائة وانخفاض الدخل بالأرقام الحقيقية بنسبة تزيد عن ٤٦ في المائة منذ عام ١٩٩٩، فهذا يعني أن الفقر ازداد بمعدل وصل إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٢[٨٧] وإلى معدل وصل إلى ٦٣ في المائة في منتصف عام ٢٠٠٣. وهذا المعدل الذي يمثِّل فقرا مدقعا لأنه يعني أن الفرد يعيش بأقل من ٢,١ دولار في اليوم يؤثر الآن في مليوني فلسطيني يعتمدون على المعونة الخارجية للحصول على الغذاء[٨٨].

٤٨ - وهذه العوامل مجتمعة جلبت مشقة اقتصادية وفقرا لا مثيل لهما في عام ٢٠٠٣. ولم تتمكن السلطة الفلسطينية من دفع المرتبات وتقديم الخدمات اللازمة (التي تمثِّل ٤٩ في المائة من مجموع دخل الأسر المعيشية[٨٩]. وبالإضافة إلى ذلك، منع الجيش الإسرائيلي والمستوطنون المزارعين من الوصول إلى حقولهم لزرعها أو رعايتها أو حصدها أو نقل منتجاتها إلى الأسواق. ومعظم العمال الفلسطينيين في إسرائيل - وكثير منهم كانوا قد وفدوا من جاليات تم طردها أو نزع ملكيتها داخل الخط الأخضر - فقدوا أجورهم بسبب الإغلاق أو البطالة التي بلغت ١٠ في المائة عام ٢٠٠٠[٩٠] ووصلت إلى ٧٠ في المائة في بعض المناطق[٩١].

٤٩ - وتغلبت الأسر المعيشية على المشكلة عن طريق تخفيض استهلاكها وإنفاقها على الاحتياجات الأساسية بصورة جوهرية. فانخفض استهلاك الغذاء بنسبة ٨٦ في المائة[٩٢] وتم تأخير المدفوعات على المرافق بنسبة ٦٠ في المائة. وبينما لجأت ٦٣ في المائة من الأسر إلى الاقتراض غير الرسمي من الأصدقاء والأقارب لتلبية الاحتياجات الأساسية، اضطرت ٢٠ في المائة من الأسر إلى بيع ممتلكاتها من المجوهرات وغير ذلك مما تمتلكه فكان تصديها للمشكلة على حساب مدخراتها وأدى ذلك إلى استنفاد قاعدة رزقها بصورة لا يمكن تعويضها[٩٣]. وبحلول شهر آذار/مارس ٢٠٠٣، أصبحت ٤٢ في المائة من الأسر في حالة من الفقر المدقع وصارت تعتمد على المساعدة الإنسانية[٩٤]. وتضاعف عدد الأطفال العمال عما كان عليه في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ وبلغت هذه النسبة الآن ٣,١ في المائة[٩٥] مما حال دون إتاحة

الفرص التعليمية لهم، وعمل على تخفيض إنتاجيتهم في المستقبل، وحدّ من موارد الرزق لعدد من الأجيال المقبلة.

٥٠ - ويمكن توزيع أكثر الناس ضعفا إلى فئتين: الفقراء المزمنون (حالات المشقة الاجتماعية) و ''الفقراء الجدد''. وتتألف الفئة الأولى بصفة نموذجية من الأسر المعيشية التي توجد فيها نسبة عالية من النساء والمسنين والأطفال، ممن ليست لديهم مدخرات، ويعانون من ظروف معيشية رديئة، وليست لديهم مصادر دخل ثابتة. أما ''الفقراء الجدد'' فهم الذين فقدوا في الآونة الأخيرة منازلهم، أو دخلهم، أو ممتلكاتهم، أو موارد رزقهم، ولديهم قدرة محدودة على استعادتها. وتضم هذه الفئة بصفة خاصة كثيرا من المزارعين الذين دمر المستوطنون الإسرائيليون أو الجيش الإسرائيلي أرضهم أو صادروها أو منعوهم من الوصول إليها، وينطبق الشيء نفسه على الماء، والمحاصيل، وغير ذلك من وسائل الإنتاج والأسواق. وينتمي إلى هذه الفئة أيضا صيادو الأسماك في غزة، والبدو، وأصحاب الأجور اليومية الذين تم منعهم من الوصول إلى سوق العمل. وتعيّن على هؤلاء الذين لديهم دخل ثابت إعالة عدد أكبر من الأشخاص. فازدادت نسب الإعالة من ٥,٩ في المائة إلى ٦,٦ في المائة في الضفة الغربية، و ٧,٥ في المائة في غزة[٩٦].

٥١ - شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة في بداية عام ٢٠٠٣ انخفاضا في الاستثمار الأجنبي بنسبة ٩٠ في المائة، فانخفض الاستثمار من حوالي ١,٤٥ بليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى حوالي ١٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٢[٩٧]. وإذا تم حساب الفجوة بين الاستثمار الفعلي والاستثمار الذي كان يمكن أن يتوقع في حالة عدم وجود صراع، فالخسارة تصل إلى ٣,٢ بليون دولار[٩٨]. وإذا تم الجمع بين خسارة الاستثمار الأجنبي والضرر والتدهور المادي الذي أصاب الهياكل الأساسية فإن ذلك يعني أن هناك انخفاضا يبلغ ١ بليون دولار في رأس المال الإنتاجي، (أي ١٩ في المائة من نصيب الفرد الفعلي) في بداية عام ٢٠٠٣[٩٩].

٥٢ - المصارف التجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة ظاهرة جديدة نسبيا لم تبدأ في الظهور إلا خلال السنوات التسع الماضية مع عملية أوسلو. وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، أغار الجيش الإسرائيلي على أربعة فروع مصرفية في رام الله، واستولى على مبالغ نقدية تتراوح بين ٨,٦ مليون دولار و ٩ ملايين دولار، وهو مبلغ يعادل ما تدعيه مصادر الأمن الإسرائيلية أنها أموال مودعة في ''حسابات مشبوهة''. ويعتبر المراقبون أن هذه الأعمال ''خطر يزعزع استقرار النظام المصرفي الفلسطيني''[١٠٠].

٥٣ - يعتمد اقتصاد الأرض المحتلة، تحت الاحتلال، على إسرائيل، إلى درجة أن ٩٦ في المائة من الصادرات الفلسطينية تذهب إلى إسرائيل وحوالي ٢٥ في المائة من العمال يتوجهون

إلى إسرائيل[١٠١]. وبما أن الطلب المحلي الفلسطيني يبلغ حوالي ١٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، يدل التسرب المفرط للموارد الاقتصادية إلى أن حوالي ٧١ في المائة من العجز التجاري الفلسطيني الكلي هو حاليا مع إسرائيل. و٧٠ في المائة مما تقترضه فلسطين من الخارج (ومعظمه أموال دعم ترد من المانحين من أجل تمويل التجارة)، يذهب لدفع قيمة الواردات الإسرائيلية. ومع وصول العجز إلى ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٢، اتسمت هذه الفترة بتحويل ٤٥ سنتا من كل دولار يتم الحصول عليه محليا إلى الاقتصاد الإسرائيلي[١٠٢]. ويبدو أن هذه الظاهرة مستمرة. فمثلا، تشير الأرقام التجارية للربع الثاني من عام ٢٠٠٣ إلى زيادة نسبتها ١٧ في المائة في الواردات من إسرائيل وإلى انخفاض نسبته ٣,٤ في المائة في الصادرات إلى إسرائيل، مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠٠٢[١٠٣].

٥٤ - معظم المشاريع الفلسطينية (٩٠ في المائة منها) هي عبارة عن وحدات صغيرة الحجم (تشغل أقل من خمسة موظفين) ذات قدرة محدودة على مقاومة الصعوبات الراهنة، ولكنها تشغل ٥٦ في المائة من القوى العاملة المحلية. ولا تشكِّل المشاريع المتوسطة الحجم (المؤلفة من ٢٠ إلى ٥٠ موظفا) إلا ١ في المائة من الشركات[١٠٤]. وانخفضت مستويات العمالة والتعويضات في جميع القطاعات، باستثناء الشركات المتوسطة الحجم التي تنتج الأغذية والمشروبات. فتعزى الزيادة في عدد العاملين فيها بنسبة ١٣ في المائة والتعويضات بنسبة ٣٦ في المائة إلى الزيادة في الطلب على المنتجات المحلية التي حلّت محل الواردات الإسرائيلية. وقدرة الشركات الكبيرة على مقاومة الأزمة لا تعوِّض عن الخسارة في العمالة في مختلف القطاعات. ففي عام ٢٠٠٣، عملت ٧٥ في المائة من الشركات الفلسطينية بثلث قدرتها، وأغلقت ٤٣ في المائة من المشاريع الصناعية أبوابها منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[١٠٥].

٥٥ - غيّر أيضا الاحتلال والصراع الناجم عنه بنية الاقتصاد نفسها. فازداد عدد المشاريع المصغرة زيادة ملحوظة (٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٢) بينما انخفضت المشاريع الصغيرة بنسبة مماثلة. كما انخفضت أعداد المشاريع المتوسطة والكبيرة انخفاضا ملحوظا (٤٩ في المائة و ٤٨ في المائة، على التوالي)[١٠٦]. وحاولت الشركات أن تتكيف مع الوضع عن طريق تخفيض عدد ساعات العمل والقدرة الإنتاجية، أو باستخدام العربات ذات الرخص الإسرائيلية في أغراض النقل؛ ولكن هذه الاستراتيجيات زادت أيضا من تكاليف الإنتاج العالية أصلا[١٠٧].

٥٦ - وتستمر إسرائيل في عدم دفع الإيرادات من الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية. ونقل إسرائيل لهذه الإيرادات في موعدها هو أحد التدابير الاقتصادية الواردة في خارطة الطريق التي ترعاها اللجنة الرباعية. وكانت إسرائيل في نهاية عام ٢٠٠٣ لا تزال تحجز

٢٩٩,٤٧ مليون دولار وهو مبلغ مستحق للسلطة الفلسطينية[١٠٨]. واستهدفت الضربات العسكرية الإسرائيلية الوزارات وغير ذلك من ممتلكات السلطة الفلسطينية، مما عرقل توفير الخدمات العامة. وأصابت القوات الإسرائيلية الهياكل الأساسية العامة الفلسطينية بأضرار، بما في ذلك ''النهب الواسع النطاق لمباني وزارات السلطة الفلسطينية والمكاتب البلدية''، وبلغت قيمة هذه الخسائر حوالي ٢٥١ مليون دولار[١٠٩].

حالة المرأة

٥٧ - يصبح عادة عدم المساواة بين الجنسين وعدم الإنصاف أكثر حدة في ظروف الأزمات. فيتسع نطاق دور المرأة في الأسرة وفي المجتمع، بينما تزداد المشقات الاقتصادية وتنكمش الموارد الداعمة أو تصبح غير متاحة. وتنجم عن ذلك ضغوط إضافية على المرأة وعبء نفسي ساحق مفروض عليها[١١٠].

٥٨ - وإن الوفاة والسجن والبطالة التي تصيب الأفراد الذكور في المجتمع، والتي بلغت ٨٠ في المائة في بعض المناطق من الأراضي المحتلة، أدت إلى زيادة الفقر والأعباء الاجتماعية التي تساهم في زيادة العنف والتوتر المنزلي. وتفاقمت حالات المعاملة السيئة في المنزل بسبب حالة العنف العامة، كما أن تعرّض الأطفال والآباء إلى العنف السياسي هو أكبر مصدر للعنف في الأسرة، سواء بين الزوجين أو ضد الأطفال أو بين الإخوان والأخوات[١١١].

إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية

٥٩ - كان الهدف من زيارة المبعوث الإنساني الشخصي للأمين العام في آب/أغسطس ٢٠٠٢ هو الحصول على التزام من الحكومة الإسرائيلية بتسهيل توفير المعونة الإنسانية. وعلى الرغم من أن الزيارة أدت إلى بعض التحسن، إلا أن الحكومة الإسرائيلية لا تزال لا تحترم التزاماتها بشكل كامل[١١٢]. فالقوات الإسرائيلية والسلطات الإسرائيلية تعرقل في كثير من الأحيان عمل المنظمات الإنسانية أو تمنعها من الوصول إلى أهدافها من خلال اللجوء إلى نقاط التفتيش أو الإغلاق، أو تخضعها لنظام تفريغ البضائع وتحميلها.

٦٠ - ولا تزال عرقلة حركة سيارات الإسعاف عند نقاط التفتيش تشكل مشكلة خطيرة. ففي السنة الماضية، حجز الجيش الإسرائيلي حوالي ٦٠ سيارة إسعاف في الشهر عند نقاط التفتيش، ومنع مرور ربع هذه السيارات. وفي شهر آذار/مارس ٢٠٠٣ وحده، أطلقت القوت الإسرائيلية النار على ١٥ سيارة إسعاف[١١٣]. وأفادت الأونروا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ عن وقوع ٢٣١ حالة من التأخير المفرط عند نقاط التفتيش أو عن منع السيارات من المرور[١١٤]. وعمل الموظفون الطبيون التابعون للأونروا في ظروف خطرة أثناء العمليات

العسكرية والتقييدات المفروضة على الحركة. واعتبارا من منتصف عام ٢٠٠٢ وحتى منتصف عام ٢٠٠٣، فقدت الأونروا ٨٨١ ٧ ساعة عمل يقوم بها الموظفون الصحيون في الضفة الغربية وحدها[١١٥]. وخلال الإغلاق الكامل لغزة، أي من ١٦ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، منعت القوات الإسرائيلية العاملين في برنامج الأغذية العالمي والأونروا من الدخول إلى غزة. وفرض أيضا ميناء أشدود الإسرائيلي والجيش الإسرائيلي إجراءات معوقة على نقل المواد الإنسانية والإنمائية، مما سبب في تفاقم التكاليف المالية وتأخير معظم العمليات[١١٦].

٦١ - ومن شأن الحاجز الذي تبنيه إسرائيل أيضا أن يمنع وصول المعونة الإنسانية المقدمة بدعم دولي، وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك حرمان اللاجئين من الحصول على الخدمات الصحية التي تقدمها الأونروا في مستشفيات القدس، ومنع التلاميذ من الوصول إلى مدارس الأونروا، كما هو الحال بالنسبة لمدرسة الأونروا صور باهر (القدس)، الواقعة على الخط الذي سيمر فيه الحاجز[١١٧].

٦٢ - وأدت التقييدات الإسرائيلية المفروضة على حركة الأونروا إلى زيادة التكاليف التي وصلت إلى حوالي ٢٤ مليون دولار في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وخلال معظم عام ٢٠٠٣، لم تمنح الحكومة العسكرية الإسرائيلية في الأرض المحتلة تصاريح إلى ٤٧ في المائة من موظفي الأونروا مما حال دون إمكانية دخولهم إلى القدس[١١٨].

٦٣ - وتمنع إسرائيل بصورة كاملة حركة البضائع الإنسانية عن طريق معبر إريتس في غزة، مما جعل معبر كارني نقطة العبور الوحيدة، حيث تطبق السلطات الإسرائيلية نظام نقل البضائع من عربات إلى عربات أخرى. وفرضت إسرائيل أيضا رسوما على البضائع الإنسانية، مما كلف الأونروا ٠٠٠ ٢٦٠ دولار سنويا[١١٩]. وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، أعلنت الأونروا أن العقبات التي تفرضها السلطات الإسرائيلية والمخاطر الأمنية غير المقبولة بالإضافة إلى النقص في الأموال أرغمها على وقف المعونة الغذائية المقدمة إلى غزة[١٢٠]. واستأنفت الأونروا في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ توزيع المعونة الغذائية الطارئة على حوالي ٦٠٠ ألف لاجئ تخدمهم في قطاع غزة.

ثالثا - الجولان السوري المحتل

٦٤ - لدى إسرائيل الآن حوالي ٤٠ مستوطنة في مرتفعات الجولان، يعيش فيها ٧٠٠ ١٥ إسرائيلي[١٢١].

٦٥ - وخصصت السلطات الإسرائيلية معظم أراضي الجولان السوري للاستخدام العسكري والاستيطان. ووفقا لمصادر محلية، لا يسيطر السوريون العرب الأصليون الباقون البالغ عددهم ١٨ ٠٠٠ نسمة، إلا على ٦ في المائة من الأراضي الأصلية الواقعة تحت الاحتلال[١٢٢].

٦٦ - وفي عام ٢٠٠٤، قررت لجنة وزارية اسرائيلية معنية بالمستوطنات أن تضاعف استثمارات الحكومة الإسرائيلية في الجولان، بالإضافة إلى التمويل الطويل الأمد المقدم من مختلف المنظمات[١٢٣]. وفي عام ٢٠٠٤، صادرت قوات الاحتلال الاسرائيلي ٣٥٤ دونما من أراضي القرى، وأعلنت عن بناء ٩ مستوطنات جديدة، و ٩٠٠ وحدة سكنية لإسكان المستوطنين، وعن اعتزامها مضاعفة عدد المستوطنين الإسرائيليين[١٢٤].

٦٧ - والجولان هو في الأساس منطقة زراعية، إلا أن السوريين عاجزون عن زراعة أراضيهم بالكامل بينما تمنعهم إسرائيل من بناء الهياكل الأساسية اللازمة للمياه وتفرض ضرائب باهظة على استخدامهم للمياه، والأراضي، والنقل[١٢٥]. وتصادر القوات الإسرائيلية بالإضافة إلى ذلك الأراضي وتقتلع الأشجار، ويشهد على ذلك على سبيل المثال قيام ”دائرة الأراضي الإسرائيلية“[١٢٦] باقتلاع ٥٠ شجرة تفاح في القرى العربية في آذار/مارس ٢٠٠٤.

٦٨ - وما زالت بقايا الألغام البرية التي خلفتها الحروب الماضية تشكل خطرا على السكان المحليين يهدد حياتهم بين الحين والآخر[١٢٧]. وتقل أعمار ٥٠ في المائة من هؤلاء الضحايا عن ١٧ سنة[١٢٨]. وتشكل الألغام البرية خطرا من المخاطر التي تهدد حياة السكان في ١٩ منطقة زراعية ومرعى في الجولان المحتل[١٢٩]. وبينما كانت إزالة الألغام تشكل أولوية منذ عامين، فقد برزت مشاغل أمنية أخرى مطيلة أمد الخطر الذي يهدد حياة السكان السوريين في الجولان[١٣٠]. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣، سقطت أمطار غزيرة تسببت في تآكل حقل ألغام في مدينة مجدل شمس، حيث انزلقت الألغام الأرضية إلى أسفل التل لتستقر خلف المنازل مما أرغم السكان على اللجوء إلى أماكن أخرى[١٣١].

٦٩ - ومثلما هو الحال بالنسبة لاحتلال الأراضي الفلسطينية تسبب احتلال مرتفعات الجولان، في تشتيت الأسر في الجولان، ولا تتاح سوى فرص عمل محدودة للسوريين الشباب الذين تخرجوا من الجامعات السورية والذين يرغبون في العودة إلى ديارهم. وإذا زاروا أسرهم في الجولان السوري مرة واحدة في السنة أثناء دراستهم، فإن إسرائيل ترفض عودتهم مرة أخرى[١٣٢].

٧٠ - ولا تكفي المرافق الدراسية لتغطية احتياجات جميع الأطفال السوريين الذين بلغوا سن الدراسة. ونظرا لتزايد سرعة معدل التسرب من المدارس يندفع الأطفال إلى سوق العمل في إسرائيل، حيث يحصلون على أجور أدنى من غيرهم مقابل العمل نفسه. وما زال هناك نقص أيضا في المراكز والخدمات الصحية(١٣٣).

رابعا - خاتمة

٧١ - تشهد هذه الفترة المستعرضة على تصاعد التدمير الاقتصادي والاجتماعي في ظل الاحتلال العسكري. وتكشف معظم البيانات عن تدهور ملحوظ في الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الأشكال الجديدة لنزع الحيازة وتدمير جميع أنواع الأصول العامة والخاصة. وقد أدت الآثار المتراكمة مؤخرا بالأراضي الفلسطينية المحتلة إلى أن تعيش حالة اقتصاد مزقته الحرب. ولا تكفي المساعدات الإنسانية لكفالة استدامة الحياة مع الكرامة وتمتع المدنيين الفلسطينيين بحقوقهم في ظل الاحتلال ويكمن البديل المستدام لمعالجة حالة الحرمان الاقتصادي والاجتماعي الحالي في إزالة الاحتلال من الأراضي الفلسطينية، وكذلك من الجولان السوري.

الحواشي

(١) الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد ٧٥، الرقم ٩٧٩.

(٢) مساهمة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في التقرير، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٣) مساهمة اليونيسيف في التقرير، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٤) تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان جون دوغارت بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، المقدم وفقا لقرار اللجنة ١٩٩٣/٢ ألف (E/CN.4/2004/6)، الصفحة ١١ الفقرتان ٢٤ و ٢٥ (أكثر من ٢٣٠ ضحية حتى أبريل ٢٠٠٣)، الذي استكمل على موقع Palestine Monitor, http://www.palestinemonitor.org/factsheet/Palestinian_intifada_fact_sheet.htm، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ”إحصاءات عن انتفاضة الأقصى: ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ — ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، المتاح على العنوان: http://www.pchrgaza.org/special/statistics_intifada.htm.

(٥) النشرة الصحفية SG/SM/9210 الصادرة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٦) قدرت وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في (“Israel and the occupied territories”, *Country Reports on Human Rights Practices* (Washington, D.C., United States Department of State, 25 February 2003); sect. 1.d) عدد الضحايا بـ ٤٠٠ ٨ ضحية.

(٧) المرجع نفسه.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) عودة إلى روتين التعذيب: تعذيب المعتقلين الفلسطينيين وإساءة معاملتهم أثناء القبض عليهم واعتقالهم والتحقيق معهم، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١- نيسان/أبريل ٢٠٠٣. (القدس، اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، ٢٠٠٣)، الصفحة ١١.

(١٠) "Israel and the occupied territories," ..., sect. I.a; 2.d; and sect. II.c.

(١١) "Israel and the occupied territories" ..., sect. 1.c; and *Ha'aretz*, 6 April 2004.

(١٢) "Israel and the occupied territories" ..., sect. II.d.

(١٣) المرجع نفسه.

(١٤) تراوح عدد المشردين بسبب بناء الجدار بين ٠٠٠ ٦ و ٠٠٠ ٨ مشرد، (مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان في التقرير، ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤)؛ بالإضافة إلى تشريد ما بين ٨٧٥ ٦ و ٢١٤ ٨ شخصا بسبب تدمير ٣٦٩ ١ منزلا ("إحصاءات انتفاضة الأقصى...").

(١٥) مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان في التقرير، ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤؛ وكذلك "مساهمة الصندوق في مذكرة الأمين العام" (٢٠٠٣)، الصفحتان ٦ و ٧، مشيرة إلى دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (٢٠٠١) ودراسة جامعة جنيف.

(١٦) موئل الأمم المتحدة، "حالة الإسكان وإنشاء صندوق للمستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني في الراضي الفلسطينية المحتلة" (HSP/GC/19/2/Add.3)، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، الصفحة ٨، الجدول ٢.

(١٧) "Israel and the occupied territories" ..., sect. 4; BBC, 17 March 2003, available from http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/2856433.stm.

(١٨) مساهمة الأونروا في التقرير، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(١٩) "إحصاءات انتفاضة الأقصى ...".

(٢٠) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "عملية النداءات الموحدة: النداء الإنساني لعام ٢٠٠٤ لفائدة الأراضي الفلسطينية المحتلة"، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣"، الجدول: "Evolution of Israeli security measures" الصفحة ١٦.

(٢١) انظر Roubina Ghattas, Nader Hrimat and Jad Isaac, *Forests in Palestine* (Jerusalem, Applied Research Institute of Jerusalem (ARIJ), 2004), http://www.arij.org/pub/Forests%20in%20Palestine/index-1.htm#Abstract. انظر أيضا المركز الإعلامي الوطني الفلسطيني "الخسائر الاقتصادية الفلسطينية الناجمة عن الحصار الإسرائيلي وإغلاق الأراضي والأعمال العدوانية" (٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣)"، متاح على العنوان التالي: http://www.ipc.gov.ps/ipc_e/ipc_e-1/e_News Reports/2003/reports-012.html.

(٢٢) البنك الدولي، سبعة وعشرون شهرا — الانتفاضة، أوامر الإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية: تقييم (القدس: البنك الدولي، أيار/مايو ٢٠٠٣) الصفحة ٤٦.

(٢٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني" (TD/B/50/4) صادر في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (المشار إليه فيما يلي بتقرير الأونكتاد) الصفحة ٦.

(٢٤) تقرير دوغارد، النص المذكور، الفقرة ١٨.

(٢٥) مساهمة برنامج الأغذية العالمي في التقرير، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٢٦) مساهمة الأونروا في التقرير، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٢٧) Foundation for Middle East Peace (FMEP), "Settlement Database"، عنوان الموقع على الشبكة العالمية: http://www.fmep.org/database/westbank.html.

(٢٨) "New report on illegal outposts prompts calls for probe of WZO", *Forward* (2 January 2004) وجريدة أهاريتس، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(٢٩) Israel Central Bureau of Statistics figures, in James Reynolds, "New building in Jewish settlements on occupied land grew substantially in 2003", *BBC News* (2 March 2004), available from http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/middle_east/3526791.stm.

(٣٠) جريدة أهاريتس، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

(٣١) Tikva Honig-Parnass, "All's clear for full-scale war against the Palestinians", *Between the Lines*, June 2003, p. 6.

(٣٢) Israel Defense Forces Radio (30 December 2003), cited in Peace Now, *Middle East Report, v*ol. 5, Issue 23 (5 January 2004).

(٣٣) Yehezkel Lein with Eyal Weizman, *Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank* (Jerusalem, B'Tselem, May 2002), p. 93, table 9.

(٣٤) جريدة أهاريتس، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(٣٥) تقرير المقرر الخاص، جون زيغلر بشأن الحق في الغذاء، بعثة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة (E/CN.4/2004/10/Add.2)، الصفحة ٤٧ (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤).

(٣٦) جريدة أهاريتس، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، بشأن السلام الآن: Website: http://www.peacenow.org/PNintheN/ haaretz 29.html.

(٣٧) وفقا للخطط الإسرائيلية العسكرية التي عرضت على المحكمة العليا في إسرائيل . واستشهدت بها بعثة فريق السياسات الإنسانية الطارئة التابع للجنة التنسيق المحلية لتنسيق المعونة، "أثر الجدار العازل الذي تقيمه إسرائيل على المجتمعات المحلية المتضررة في الضفة الغربية (٤ أيار/مايو ٢٠٠٣). يمكن الإطلاع عليه على الموقع التالي: http://www.reliefweb.int/w/rwb.nsf/s/29F7516E5E08750385256D1D00699A70، الصفحة ٢.

(٣٨) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية http://www.reliefweb.int/hic-opt/docs/UN/OCHA/Barrierprojections_Jan 04%20_25Feb04_eng.pdf.

(٣٩) تقرير الأمين العام الذي أعده عملا بقرار الجمعية العامة دإ-١٠/١٣ (A/ES-10/283) المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الصفحة ٣، الفقرة ٨.

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحة ٣، الفقرة ٧.

(٤١) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية "تحليل الأثر الإنساني"، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

(٤٢) جون زيغلر، النص المذكور، الفقرة ٥١.

(٤٣) انظر تقرير الأمين العام المعد عملا بقرار الجمعية العامة ... ES-10/13، الصفحة ٦، الفقرة ٢٤.

(٤٤) أبلغ المركز الإعلامي الوطني الفلسطيني أن قوات الاحتلال قامت في الفترة ما بين ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ و ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣ باقتلاع مئات من أشجار الزيتون والموالح وغيرها من الأشجار المثمرة، ورد ذكره في زيغلر، النص المذكور، الفقرة ٤٥.

(٤٥) In Jerusalem, the legal instrument used is the Land Seizure Act in Emergency Time (1949).

(٤٦) تقرير دوغارت، النص المذكور، الفقرة ٩.

(٤٧) انظر تقرير الأمين العام المعد عملا بقرار الجمعية العامة دإ-١٠/١٣، الصفحة ٥، الفقرات ١٩-٢١؛ ووزارة الخارجية والتعاون الدولي والمنظمات الدولية في فلسطين ''نشاط إسرائيل في بناء الجدار الفاصل منذ أن طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة فتوى من محكمة العدل الدولية، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، ص ٢، ومساهمة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في هذا التقرير، ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

(٤٨) B'Tselem, "Not even a drop: the water crisis in Palestinian villages without a water network" (July 2001), p. 4.

(٤٩) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Humanitarian Monitoring Report on the 'Bertini Commitments'" (June 2003).

(٥٠) البنك الدولي، *Twenty-Seven Months* ..., p. 47.

(٥١) Ali Sha`ar, Patrick Kelley and Eckhard Kleinau, "Environmental Health Assessment: Phase II (USAID Village Water and Sanitation Program, West Bank)" (Washington, D.C., USAID, June 2003), cited in "Coordinated Appeals Process (CAP) ...", p. 19.

(٥٢) ARIJ, *Wall and Water in Palestine* (Powerpoint presentation), available from http://www.arij.org/pub/Water per cent20in per cent20Palestine/Wall per cent20and per cent20Water per cent20in per cent20Palestine.zip.

(٥٣) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Humanitarian Monitoring Report ...".

(٥٤) البنك الدولي، *Twenty-Seven Months* ..., p. 46.

(٥٥) مساهمة برنامج الأغذية العالمي في التقرير، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٥٦) البنك الدولي، *Twenty-Seven Months* ..., p. 36; Riccardo Bocco and others, *Palestinian Public Perceptions on their Living Conditions* (Geneva, December 2002), p. 51.

(٥٧) منظمة الأغذية والزراعة ''موجز التقرير التنفيذي عن تقييم الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة'' (روما، منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٣)، الصفحتان ١ و ٣.

(٥٨) مساهمة الأونروا في التقرير، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٥٩) منظمة الأغذية والزراعة ''موجز التقرير التنفيذي ...''، الصفحة ٣.

(٦٠) ''تقرير المقرر الخاص بشأن السكن اللائق بوصفه عنصرا من عناصر الحق في مستوى معيشي ملائم: السيد ميلون خوتاري، إضافة: زيارة للأراضي الفلسطينية المحتلة، ٥-١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، (E/CN.4/2003/5/Add.1)، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

(٦١) موئل الأمم المتحدة ''الحالة السكنية ...'' الصفحتان ٤ و ٥، الجدول ١، استندت التوقعات إلى معدل نمو سكان سنوي متوسط قدره ٣٥، بنسبة نمو متوقع في الضفة الغربية قدره ٢,٦ في المائة، ونسبة نمو متوقع لقطاع غزة قدره ٣,٧٥ في المائة.

(٦٢) انظر منظمة الصحة العالمية، المبادئ الصحية للإسكان (جنيف، منظمة الصحة العالمية، ١٩٨٩).

(٦٣) وردت في تقرير موئل الأمم المتحدة ''الحالة السكنية...'' الصفحة ٢، الفقرة ١١.

(٦٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣، الفقرة ١٥.

(٦٥) مساهمة برنامج الأغذية العالمي في التقرير، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤ وتقرير دوغارد، النص المذكور، الفقرة ٢١.

(٦٦) مساهمة الأونروا في التقرير، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٦٧) المرجع نفسه.

(٦٨) مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان في التقرير، ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٦٩) مساهمة اليونيسيف في التقرير، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Humanitarian Monitoring Report ..."، وأيضا تقرير زيغلر، النص المذكور، الفقرة ١٤.

(٧٠) مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان في التقرير، ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٧١) مساهمة الأونروا في التقرير، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٧٢) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وصندوق الأمم المتحدة للسكان "أثر الجدار الفاصل على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار في أراضيها" ورد ذكرها في مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان في التقرير، ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٧٣) مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان في التقرير، ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، و http://www.ecwbg.info/BudgetGovType.asp.

(٧٤) مساهمة اليونيسيف في التقرير، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٧٥) النتائج التي توصل إليها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معهد كنعان ووزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، ورد ذكرها في مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان في التقرير، ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٧٦) مساهمة اليونيسيف في التقرير، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٧٧) الرقم مقدم من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ذكرت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية أن ٢٨٢ مدرسة دمرتها الصواريخ وقذائف الدبابات منذ اندلاع الأزمة "أثر الاحتلال الإسرائيلي على التعليم في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ حتى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤" التقرير الثامن (غزة، وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، ٢٠٠٤)، الصفحة ٣.

(٧٨) الأونروا، إدارة التعليم بالضفة الغربية، "نداء الطوارئ، ٦ حزيران/يونيه — كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣"، (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، الجدول ٢٤، ورد ذكرها في مساهمة اليونيسيف في التقرير ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٧٩) البنك الدولي، ... Twenty-Seven Months، الفصل ٢، الصفحة ٨، الفقرات ٢-٥.

(٨٠) للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن هذه العوامل، انظر "تقرير الأونكتاد" الصفحة ٤.

(٨١) استنادا إلى قاعدة بيانات الأونكتاد المتكاملة عن فلسطين، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المقدر لعام ٢٠٠٢، ٥١٤ ٢ مليون دولار بقيمة الدولار في عام ١٩٩٧، بينما بلغ هذا الناتج ٩٣٠ ٢ مليون دولار في ١٩٨٦ (تقرير الأوكتاد، ص ٤ الحاشية ٦).

(٨٢) مساهمة اليونسكو في هذا التقرير، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٨٣) المرجع نفسه.

(٨٤) معلومات أولية متاحة على موقع وزارة المالية الفلسطينية على الشبكة العالمية http//www/mof.gov.ps/.

(٨٥) البنك الدولي "Closure/curfew and economic/fiscal monitoring indicators", Report No. 11, 31 January 2004, p. 4, table: "Summary of economic indicators".

(٨٦) تقرير الأونكتاد، الصفحة ٩.

(٨٧) البنك الدولي، *Twenty-Seven Months* ..., pp. xi and 31.

(٨٨) تتكون من ٥٤ في المائة في الضفة الغربية و ٨٤ في المائة في غزة. وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، النص المذكور، الفصل الثاني. وأصدر البنك الدولي النسبة لعام ٢٠٠٢ وتبلغ ٦٠ في المائة من الفلسطينيين الذين يعشون دون عتبة الفقر، أي بأقل من ٢,١ دولار في اليوم. وحسبت النسبة لعام ٢٠٠٣ بوصفها تمثل دخلا شهريا قدره ٣٩٠ دولارا لكل أسرة معيشية تتكون من ستة أفراد (نحو ٢,١٦ دولار في اليوم) (المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني) ''تأثير التدابير الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر المعيشية الفلسطينية، الجولة الخامسة: نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٣'' (رام الله، المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٣، وورد ذكره في تقرير الأونكتاد، الصفحة ٩).

(٨٩) مساهمة برنامج الأغذية العالمي في التقرير، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٩٠) بما في ذلك العمال، بلغت النسبة ٢٠ في المائة. مساهمة اليونسكو في هذا التقرير، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الفقرة ٣.

(٩١) مساهمة منظمة العمل الدولية في هذا التقرير، ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الصفحة ١، الفقرة ١.

(٩٢) يمثل الفترة آذار/مارس ٢٠٠٠ - آذار/مارس ٢٠٠٣. المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، ''تأثير التدابير الإسرائيلية ...'' الصفحة ٩.

(٩٣) المرجع نفسه.

(٩٤) تقرير الأونكتاد، الصفحة ١٠.

(٩٥) معهد الدراسات الفلسطينية ووكالة الأنباء الفلسطينية (وافا) "Bad economy", (6 April 2004), available from http://www.ipc.gov.ps/ipc_e/ipc_e-1/e_News/news2004/2004_04/038.html.

(٩٦) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، عملية النداءات الموحدة، الصفحة ١٧، الجدول ''مؤشرات اقتصادية''، والصفحات ٢٣-٢٤.

(٩٧) البنك الدولي *Twenty-Seven Months* ..., p. xi.

(٩٨) المرجع نفسه الصفحة ٨.

(٩٩) المرجع نفسه الصفحة ١١.

(١٠٠) المتحدث الرسمي باسم وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، Richard Boucher quoted in "Israel seizes Palestinian cash", CBS News (25 February 2004), available from http://www.cbsnews.com/stories/2004/02/22/world/printable601538.shtml; "Israeli raids threaten stability of Palestinian banks: US", *Sydney Morning Herald* (27 February 2004), available from http://www.smh.com.au/articles/2004/02/26/1077676900789.html.

(١٠١) البنك الدولي *Long-term Policy Options for the Palestinian Economy* (القدس، البنك الدولي، تموز/يوليه ٢٠٠٢).

(١٠٢) تقرير الأونكتاد، الصفحة ٨، الفقرة ١٤.

(١٠٣) البنك الدولي، "Closure/curfew and economic/fiscal monitoring indicators", Report No. 11, p. 12, Economic appendix table 5a: Indicators: Palestinian imports from, and exports to, Israel ($ million).

(١٠٤) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "Number of establishments and employees by employment size category in the Palestinian Territory" (unpublished), cited in UNCTAD report, p. 11.

(١٠٥) وزارة الخارجية والتعاون الدولي المنظمات الدولية في فلسطين، ''إحاطة عن الحالة الاقتصادية الراهنة'' ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(١٠٦) تقرير الأونكتاد، الصفحة ١١.

(١٠٧) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١٣.

(١٠٨) المرجع نفسه، الصفحة ٩، الفقرة ١٦.

(١٠٩) البنك الدولي *Twenty-Seven Months* ..., p. 19.

(١١٠) ”المركز النسائي للمساعدة القانونية وإسداء المشورة ”دراسة فريق التركيز“ القدس، WCLAC، ٢٠٠٢) ورد ذكرها في تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الصفحة ٢، الفقرة ٥.

(١١١) جريدة أهاريتس، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ورد ذكره في مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان في التقرير، ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(١١٢) تقرير زيغلر، النص المذكور، الفقرة ٢٠. انظر أيضا تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية “Humanitarian Monitoring Report“.

(١١٣) تقرير دوغارت، النص المذكور، الفقرة ٢٠.

(١١٤) ١٨٦ حالة تأخير، ومُنع الدخول في ٤١ حالة تم فيها احتجاز الموظفين (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية “Humanitarian Monitoring Report“.

(١١٥) مساهمة الأونروا في التقرير، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(١١٦) المرجع نفسه.

(١١٧) المرجع نفسه.

(١١٨) المرجع نفسه.

(١١٩) المرجع نفسه و “UNRWA suspends emergency food aid in Gaza”, (UNRWA press release (HQG/06/2004), 1 April 2004), available from http://www.un.org/unrwa/news/releases/pr-2004/hqg06-04.pdf.

(١٢٠) وكالة الأنباء الفرنسية، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(١٢١) FMEP، المصدر نفسه.

(١٢٢) منظمة تنمية الجولان ”حقائق وأرقام“ يمكن الاطلاع عليه في الموقع http://www.jawlan.org/golan/facts.htm.

(١٢٣) جريدة أهاريتس، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(١٢٤) أيمن أبو جبل ”سوريا تطالب مجلس الأمن بوقف الاعتداءات الإسرائيلية“. جريدة ”السفير“ (٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٤) يمكن الاطلاع عليه في الموقع http://www.jawlan.org/news/news.asp?sn=64..

(١٢٥) مساهمة منظمة العمل الدولية في التقرير، ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(١٢٦) المرجع نفسه.

(١٢٧) “Mine laying in the Israel Defense Forces”, Israeli State Comptroller’s Report No. 50 A, for the year 1999 (Jerusalem, Israel Government Printing Office, 1999).

(١٢٨) الأهرام الأسبوعي، ٢٠-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، available from http://weekly.ahram.org.eg/2000/478/re7.htm.

(١٢٩) According to al-Haq: Law in the Service of Man, cited in *Landmine Monitor Report: Israel* (2003), available from http://www.icbl.org/lm/2003/syria.html..

(١٣٠) Interview with *Maavarim* President Ben Steinberg and staffer Dror Schimmel, Jerusalem, 5 January 2003, in *Landmine Monitor Report: Israel* (2003), available from http://www.icbl.org/lm/2003/israel.html - fn4899.

(١٣١) "Israel", *Landmine Monitor* (2003), available from http://www.icbl.org/lm/2003/israel.html .

(١٣٢) مذكرة من الأمين العام بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣، يحيل بها "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة" (A/58/311)، الفقرة ٨٣.

(١٣٣) A/58/75-E/2003/21, p.15، الفقرة ٧٨.